الفصل السابع

أزمة الكربون

إن سياستنا الخاصة بأزمة المناخ واعتمادنا المفرط على الوقود المستخرج من باطن الأرض -ولا سيما النفط الأجنبي- توضح ما يمكن أن يحدث لدولة كبيرة حين يحل تأثير الثروة والنفوذ محل العقل. والمؤكد أن أسباب الأمراض كافة التي استعرضتها سابقًا في هذا الكتاب – الخداع، والتكتم، وسياسات الخوف، واللجوء «لحملة صليبية»، واستبدال القوة الغاشمة بالمعرفة والمنطق – لها وجود حي في سياستنا الخاصة بالطاقة والبيئة.

وترتبط أزمة الطاقة وأزمة المناخ ارتباطًا لا فكاك منه في كل من أسبابهما وحلولهما. ولكي نتعامل مع حالة الطوارئ الكوكبية التي سببها التراكم السريع لغاز ثاني أكسيد الكربون الصناعي، في مناخ الأرض، يجب علينا أن نركز مباشرة على سببه الرئيس – الذي هو، طبعًا، اعتماد حضارتنا المفرط والمأساوي على حرق كميات هائلة من الوقود القائم على الكربون القابل للاشتعال.

وفي الواقع، فإن هناك أسبابًا عديدة لوجوب أن تبذل الولايات المتحدة جهودًا إستراتيجية ضخمة لحل أزمة المناخ، وأزمة الاعتماد على الوقود المستخرج من باطن الأرض في آن واحد؛ فهما أزمة واحدة. وربما كانت

حقيقة أننا «لا نزال نضع رؤوسنا في الرمال»، هي أفضل مثال على أن غياب العقل في خطابنا القومي أعمانا عن مصلحتنا الخاصة.

إن الفحم والنفط بصفة خاصة يضران بمناخ الأرض؛ بسبب محتواهما المرتفع من الكربون بالنسبة لكل وحدة طاقة تستخرج منهما. فثاني أكسيد الكربون الذي ينتج عادماً عند إحراق الوقود الحفري - ويبلغ نحو 70 مليون طنٍّ يوميًا- يحبس جزءًا من الطاقة تحت الحمراء التي تعيد الأرض إشعاعها إلى الفضاء.

والفحم أشد سوءًا من النفط، فضلاً عن أن أنواع الوقود القائمة على الكربون الموجود بكميات كبيرة في أمريكة الشمالية -رمال القار والزيت الحجري- هي الأسوأ على الإطلاق. وأي استخدام خطر لرواسب ثاني أكسيد الكربون المشحونة من شأنه أن يجعل حل أزمة المناخ أشد صعوبة إلى أبعد الحدود. كما أن تركيز الطاقة الذي يحول الفحم والزيت الحجري ورمال القار إلى صور غازية وسائلة، قد يزيد من تعقيد أي جهود لاستخدامها بدائلَ للنفط والغاز الطبيعي.

وفي حالة النفط، فإن جعل تركز أكبر مصدر لاحتياطي النفط زهيد التكلفة في المنطقة، التي تعدّ دون شك أقل المناطق استقرارًا في العالم -الخليج العربي- جعل عددًا متزايدًا من الأمريكيين يصلون إلى نتيجة مفادها ضرورة إنشاء مصادر طاقة متجددة بسرعة؛ لتجنب العواقب الوخيمة للفقدان المفاجئ للقدرة على الوصول إلى إمدادات النفط الرخيصة.

وفي الواقع، كندا الآن هي أكبر مورد للنفط للولايات المتحدة، تليها المكسيك، أما المملكة العربية السعودية فهي فقط ثالث أكبر مورد

(وتحتل فنزويلا المرتبة الرابعة)، لكن لا يزال الخليج العربي يتصدر قائمة أكبر موردي النفط في العالم.

ومنذ أن تم دمج سوق النفط على نطاق واسع عالميًا، فإن أي اضطراب في إمدادات النفط أو أسعاره ينشأ في الخليج العربي، يكون له على الفور أثر مدوٍ في سوق النفط العالمي - وعلى الاقتصاد الأمريكي.

وبإبقاء أسعار النفط العالمي مرتفعة، فإن استهلاكنا الذي يتزايد بوتيرة ثابتة، يكفل التدفق المستمر لأموال النفط في خزائن دول مثل إيران؛ التي تعارض مصالحها مصالحنا.

إن اعتمادنا المفرط حاليًا على النفط لا يهدد أمننا القومي وبيئة الأرض فحسب؛ وإنما أمننا الاقتصادي أيضًا. ومن يعتقد أن سوق النفط العالمي «سوق حرة» فإنه واهم إلى حد بعيد؛ إذ إن سوق النفط العالمي تتمتع بسمات عديدة من سمات السوق الحرة.

لكنها كذلك تخضع لمناورات تسويقية دورية من مجموعة الدول، التي تتحكم في أكبر احتياطي زهيد التكلفة (منظمة الدول المصدّرة للنفط أو أوبك) وأحيانًا يتم ذلك بالاتفاق مع مجموعة صغيرة من الشركات، التي تسيطر على الإنتاج العالمي وشبكة التكرير والتوزيع.

إنه لأمر شديد الأهمية لنا أن نكون واضحين فيما بيننا، في أن تلك المناورات التسويقية المتقطعة لم يكن لها هدف واحد بل هدفان. أولاً وقبل كل شيء، تسعى هذه الدول المنتجة، طبعاً، إلى زيادة أرباحها إلى أقصى حد. لكن الأهم من ذلك، أنها تحاول التلاعب بإرادتنا

السياسية. وطوال الأعوام الثلاثين الماضية، انصب اهتمامها على ضرورة تخفيض السعر في كل مرة يقترب الغرب من إدراك الحكمة من إنشاء إمدادات كافية من مصادر الوقود المتجدد الخاصة بنا.

إننا في حاجة إلى مواجهة حقيقة أن استهلاكنا الخطر الذي لا يمكن تحمله من النفط الوارد من أشد مناطق العالم اضطرابًا، يشبه في عواقبه صورًا أخرى من سلوك تدمير الذات. وكلما استمر كان الضرر أكبر والمخاطرة أشد.

وقد تبين الآن لمعظم الأمريكيين أننا خضنا حروبًا كثيرة في الخليج العربي، حيث أرسلنا جنودنا إلى هناك للمرة الثانية أثناء اثنتي عشرة سنة، وفي النهاية، كان ذلك جزئيًا لتأكيد إمكانية حصولنا بصفة مستمرة على النفط. وبالدرجة نفسها من الوضوح، كانت حاجتنا إلى جهود عاجلة لإيجاد بدائل يمكن تحملها بيئيًا للوقود المستخرج من باطن الأرض، وجهود دولية حقيقية لإقرار الأوضاع في الخليج العربي وإعادة بناء العراق.

منذ أن أصبح النفط المصدر الأساسي للطاقة بالنسبة للاقتصاد الصناعي والمؤسسات العسكرية قبل قرن من الزمان، كان ضمان إمكانية الوصول إلى أكبر احتياطي عاملاً أساسيًا في تخطيط الولايات المتحدة الإستراتيجي وغيرها من القوى العظمى – في السلم عامة وفي الحرب خاصة. وكما أسلفت في الفصل الرابع، كان كثيرون يشعرون بأن أحد الأسباب الخفية لشن الحرب في العراق في أوائل عام 2003 هو رأي نائب الرئيس ديك تشيني وغيره الذي تكرر ذكره واستقر

طويلاً، بأن ضمان حصول الولايات المتحدة بسهولة وبلا انقطاع على احتياطي النفط الذي يمكن شراؤه من الخليج العربي، مهم لتسويغ التكلفة الهائلة والمخاطرة المتهورة بسمعة أمريكة بغزو دولة أخرى بحجج كاذبة.

كانت القدرة نفسها على الخداع التي يدرك كل شخص الآن أنها كانت جزءًا أساسيًا في شن الحرب على العراق، واضحة أيضًا في أسلوب حذف البيت الأبيض في عهد بوش أزمة المناخ من قائمة المشكلات التي يجب تناولها، بعد توليه السلطة مباشرة. وفي الواقع، نعرف الآن أنه أثناء الأسابيع الأولى من عمر هذه الإدارة، بدأ نائب الرئيس ديك تشيني عقد اجتماعات مع مجموعة عمل الطاقة التي تشتهر بسمعتها السيئة، وأخطر سرًا أعضاء جماعات الضغط الخاصة بمسببي التلوث، أن البيت الأبيض لن يتخذ أي إجراء في مسألة الاحتباس الحراري، ثم طلب عونهم في تصميم برنامج «تطوعي» لا معنى له على الإطلاق.

وفي محاولة لتفسير سبب تضييع الوقت على برنامج تطوعي واضح ألا جدوى منه، قام أحد أعضاء جماعات الضغط في الصناعات متعددة الأغراض التي تعد أكبر ملوث للهواء -وهو كوين شيا من معهد إديسون الكهربي- بالتعليق بصورة مكشوفة على جماعة تصنيع الفحم في أبريل عام 2001، دون أن يعي أن تعليقاته تدوّن، قائلاً: «دعوني أصيغها لكم بتعبيرات سياسية، يحتاج الرئيس إلى ورقة تين* وهو يحل اتفاق كيوتو، وهو يقف وحده دون سند».

* المقصود هنا شيء ساتر أو تمويه، كما نقول في العربية ورقة توت. (المترجمة)

ورقة تين.

لقد تخلى بوش فورًا بعد بضع أيام فقط من توليه السلطة، عن تعهده للشعب الأمريكي، أثناء حملته الانتخابية عام 2000، بأنه سيتم ضبط ثاني أكسيد الكربون بوصفه غاز الصوبات الزراعية الملوث، واستبدل به وعدًا لأكبر مسببي التلوث بأن ثاني أكسيد الكربون لن يُضبط على الإطلاق.

وبالمثل بعد توليه مباشرة، حل محل تصريحه الذي بدأ مخلصًا للشعب الأمريكي أثناء الحملة بأنه يؤمن حقًا بأن الاحتباس الحراري مشكلة حقيقية، وتعبير رفضي عن احتقار كل العمل الدقيق الفاحص، الذي يقوم به علماء هيئة حماية البيئة الذين قدموا له حقائق واضحة عن مخاطر أزمة المناخ؛ ليقوم بمراجعتها. وكانت إجابة بوش عندما سأله الصحفيون في المكتب البيضاوي عن التقرير هي: «قرأت التقرير الذي وضعه البيروقراطيون». وبرغم أن الرئيس استخدم أخيرًا عبارة «تغير المناخ» في خطاب حالة الاتحاد عام 2007؛ فإن التحول اللغوي لم يكن مصحوبًا -أو على الأقل لم يقترن بعد- بأي تغيير سياسي حقيقي.

وبالطريقة نفسها، تحول وعد مرشح الرئاسة بوش عام 2000، باتباع سياسة خارجية «متواضعة»، وتجنب أي محاولة «لبناء الدول» في الأيام الأولى من رئاسة بوش -حسب دليل أتاحه أخيرًا شاهد عيان- إلى بحث منهجي سري عن أي حجة لغزو العراق في أقرب فرصة.

وبعد ذلك، وفي أثناء الغزو نفسه، حتى عندما كان النهابون يستولون على عدد كبير من الآثار العراقية، التي لا تقدر بثمن من المتاحف التي

أنشئت لتخلّد «مهد الحضارة»، لم يقم الجنود الأمريكيون بحماية أي منشأة حكومية عدا وزارة النفط. وفي عام 2007، حتى عندما كان العراق يتفسخ تحت وطأة العنف الطائفي، كانت إدارة بوش تقوم بتصنيع مستندات قانونية ببراعة -حين كانت الولايات المتحدة لا تزال سلطة احتلال- لتضمن حصول شركات إكسونموبيل، وتشيفرون، وبي بي وشل، بصورة متميزة على الأرباح الطائلة المتوقعة من إنتاج احتياطي النفط العراقي الضخم.

وقد وصف النقاد المعنيون بحقوق الإنسان وبرنامج المجموعة البيئية، -الذي يراقب صناعة النفط، مثل جريج موتيت- القانون المقترح بأنه صفقة بغيضة للعراقيين والمواطنين المحليين، الذين استبعدوا تمامًا من العملية. قال موتيت في يناير من عام 2007: «لقد أرسلت المسودة إلى حكومة الولايات المتحدة وإلى شركات النفط الكبرى في يوليو [2006]، وإلى صندوق النقد الدولي في سبتمبر. وفي الشهر الماضي، قابلت في الأردن مجموعة من عشرين نائباً في البرلمان العراقي، وسألتهم من منكم اطلع على القانون، وكان واحد فقط هو من اطلع عليه».

يدرك كثير من الأمريكيين حماقة اقتراض أموال طائلة من الصين لشراء كميات هائلة من النفط من الخليج العربي، وإحداث قدر ضخم من التلوث الذي يدمر مناخ الكوكب. بصورة متزايدة، يعتقد معظم الأمريكيين أن علينا تغيير طرق تلك المعادلة.

يمثل النفط المستورد أكبر فئة من العجز الهائل في الميزان التجاري - عام 2006، فقد جاء أكثر من 40% من العجز الإجمالي من شراء

النفط الأجنبي. وعندما زرت موانئ مثل سياتل ونيو أورليانز، وبالتيمور، وجدت القصة الحزينة نفسها، فالسفن العديدة الضخمة، التي تبحر في المياه مثقلة بحمولتها الأجنبية أو النفط الأجنبي، تصل بالآلاف. وسفن البضائع والناقلات نفسها تغادر بغاطس مرتفع لا تحمل سوى الماء الذي يعمل على منعها من الانقلاب. وبدلاً من البضائع؛ فإننا نرسل المال، بطريقة إلكترونية، في الاتجاه المناسب.

إن التجارة في اتجاه واحد تدمر مستقبلنا الاقتصادي، ويمكننا تغيير ذلك باختراع حلول جديدة وتصنيعها لإيقاف الاحتباس الحراري هنا في أمريكة، وما زلت أؤمن بالإبداع الأمريكي الراسخ. وإننا في حاجة إلى شحن تلك السفن بالمنتجات الجديدة والأدوات التكنولوجية التي ابتعناها لتخفيض درجة حرارة الأرض، لكن يجب علينا أن نفوز في المعركة الأولى ضد الجمود والخوف من التغيير، وذلك يعني أن علينا أن نعي تمامًا ما ينبغي علينا مواجهته.

قبل أكثر من ربع قرن، حين كنت في مجلس نواب الولايات المتحدة، بدأت بدراسة مكثفة عن السيطرة على الأسلحة النووية، وفي العملية التي تستغرق قدرًا كبيرًا من الوقت مع منظرين عسكريين وخبراء في الإستراتيجية النووية. وكان أحد الآراء العديدة التي شاركوني فيه له علاقة بنماذج الصراعات العسكرية...فأنواع الصراع تقع، بصفة عامة، داخل واحدة من ثلاث فئات أساسية: المعارك المحلية، التي ربما يكون -أو لا يكون لها- أهمية اقتصادية أكبر، لكنها تقتصر بوجه عام على مناطق صغيرة، والصراعات الإقليمية أو الحروب التي تمتد إلى

منطقة أكبر، وتشمل دائمًا عبور خطوط حدودية جغرافية سياسية متعددة، والصراعات الإستراتيجية أو العالمية التي يمكنها – برغم أنها أقل شيوعًا إلى حد بعيد – تغيير مجرى التاريخ بدرجة خطرة.

وفيما بعد توصلت إلى أن التحديات البيئية تقع أيضًا بطبيعتها في ثلاث فئات مماثلة، ويتطلب كل منها أسلوبًا مختلفًا في التفكير والاستجابة. فمعظم القضايا البيئية التي يتعامل معها الناس محلية في جوهرها وطبيعتها: تلوث المياه، وتلوث الهواء، والنفايات السامة.

في العقود الأخيرة، وبسبب اتساع الوعي البيئي، بدأنا بالتركيز على نوع عرفناه حديثًا من أنواع المخاطر البيئية الإقليمية، ألا وهو «الأمطار الحمضية» التي تنشأ بصفة عامة من مداخن الغرب الأوسط، وتؤثر على الشمال الشرقي بأسره في الولايات المتحدة، وهي «منطقة ميتة» شاسعة تؤثر على مساحة هائلة من خليج المكسيك، وتسببها المياه الجارية من الكيميائية الزراعية من المناطق المنتجة للحبوب في البلاد، ويحملها نهر المسيسبي إلى الجنوب متجاوزًا نيو أورليانز، ونضوب موارد المياه الجوفية العذبة السريع الذي لا يمكن تحمله في طبقة أوجالالا الصخرية المائية، التي تقع تحت ثماني ولايات في السهول المرتفعة بين حوض المسيسبي وجبال روكي.

وتأتي بعد ذلك الفئة النادرة نسبيًا، لكن يحتمل أن تكون مدمرة، وهي المخاطر البيئية الإستراتيجية أو الكوكبية في الطبيعة.

تخلت إدارة بوش عن مسؤوليتها عن حماية البيئة في كل من هذه الفئات الثلاث، وجعلت التحكم في السياسة البيئية بصفة أساسية في

يد أكبر مسببي التلوث وغيرهم من أصحاب المصالح الخاصة، الذين حاول عدد كبير منهم طوال عشرات من السنين إضعاف المواصفات القياسية البيئية أو إفسادها.

ولنأخذ، على سبيل المثال، تعامل إدارة بوش مع الزئبق، وهو ملوِّث شديد السمية ويسبب تشوهات بالغة في نمو الأجنة وأعصابها؛ حتى إن إدارة الغذاء والدواء التابعة لبوش أصدرت تحذيرات من استهلاك الزئبق في التونة وأسماك أبو سيف وأسماك الهاليبوت، وغيرها من الأسماك التي تعيش لفترات طويلة في الأعماق، وتركز الزئبق تركيزًا حيويًا.

إننا نعرف أن المصدر الرئيس غير المنضبط لتلوث الزئبق هو محطات توليد الكهرباء التي تدار بالفحم، لكن إدارة بوش أفسدت إجراءات الحماية الواردة في «قانون الهواء النقي» التي تستخدم للحد من الزئبق، وذلك بتعديل قانون الهواء النقي ليسمح لمسببي التلوث بتحاشي ضرورة تخفيض الزئبق فعليًا. وهذا بالتأكيد ينطوي على مخاطر بالغة، لكن أصحاب صناعة الفحم والأغراض الصناعية المتعددة أقنعوا البيت الأبيض في عهد بوش، بالتظاهر بأن الأمر لا ينطوي على أي مخاطر، ثم أقنعوه بتجاهل العلماء.

ولنأخذ مثالاً آخر، توقفت عملية تنظيف النفايات السامة نهائيًا. وكان «الاعتماد المالي الإضافي»، الذي أسهمتُ في إنشائه عام 1980 حين كنت في الكونجرس، قد صمم لتوفير تمويل لحماية هؤلاء الذين تأثروا بالنفايات الخطرة. لكن إدارة بوش وافقت على أن يُخفّض الاعتماد المالي من 3.8 بليون دولار إلى 175 مليون دولار، والنتيجة،

كما هو متوقع، عمليات تنظيف أقل، وعمليات تنظيف أبطأ، وترك بعض القمامة السامة لأطفالنا. وذلك لأن إدارة بوش جعلت أصدقاءها من رجال الصناعة في حل من أي مسؤولية، وتقلصت الضرائب التي اعتاد هؤلاء الملوثون دفعها لدعم الاعتماد المالي الإضافي، ومن ثم ترك دافعو الضرائب ليتحملوا الحساب كاملاً.

كذلك شهدنا تغييرًا جذريًا في خدمات الحدائق العامة في أمريكة؛ فعلى الرغم من أن الرئيس طلب زيادة الأموال المخصصة للحدائق في ميزانية عام 2008، ويشعر كثيرون بأن ذلك جاء قليلاً جداً، وبعد فوات الأوان – ولا سيما منذ أن سمحت سياساته باستغلال الحدائق استغلالاً ضارًا. وقد كتب تحالف من أكثر من مئة متقاعد كانوا من العاملين في مجال خدمة الحدائق العامة، خطابًا من عهد قريب، يقولون فيه إن مهمة خدمة الحدائق، وهي حماية الموارد الطبيعية للحدائق، تغيرت لصالح التركيز على استخدام الحدائق تجاريًا وللمصلحة الخاصة.

ولنأخذ مثالاً واحدًا فقط، فقد رأينا بوش وتشيني يعملان بلا كلل ليسمحوا لأصدقائهم بالتنقيب في محمية الحياة البرية الوطنية في القطب الشمالي.

ليست هذه تحولات بسيطة في السياسة – وإنما هي تغييرات جذرية تقلب قرنًا من الالتزام الأمريكي بحماية مواردنا الطبيعية. فلقد أُنشئت حديقة «يللو ستون» عام 1872، جزئيًا للحفاظ على موارد غاباتها ومعادنها وحرارتها الأرضية. وقد دافع تيودور روزفلت عام 1906 عن هذه الفلسفة، وخصص ملايين الأفدنة للغابات والآثار الوطنية

ومحميات الحياة البرية. وقامت إدارة (كلينتون-جور) بحماية أراضٍ مماثلة. وقد احترم هذا الأسلوب المتوازن - الجمع بين استخدام الموارد التي نحتاج إليها على المدى القصير مع الحفاظ عليها للأجيال القادمة - كل رئيس، منذ روزفلت على طول الخط، إلا هذا الرئيس.

وعندما يتعلق الأمر بفرض قوانين البيئة، تختار إدارة بوش دائمًا تغليب المصالح الخاصة على التزامها بحماية الشعب الأمريكي من التلوث، وتتجاهل باستمرار الدليل العلمي لصالح تأكيدات لم يثبت صحتها من كبار الملوثين من أنصارها. وقد أظهرت مراجعة حديثة لإسهامات العاملين بمجال الصناعة متعددة الأغراض، والمحامين وأعضاء جماعات الضغط، أن عشرة من «رواد بوش» -هؤلاء الذين تبرعوا بمئة ألف دولار على الأقل لحملة بوش الانتخابية- كانوا من رجال هذه الصناعات ورفاقهم من رجال التجارة.

كذلك سعت إدارة بوش مرارًا لتخفيض مستويات موظفي التنفيذ في وكالة حماية البيئة. كما تم تحذير مكاتب التنفيذ من تتبع حالات معينة. وأعلنت إدارة بوش في عام 2006 أنها أوقفت التحقيقات مع خمسين محطة لتوليد الكهرباء بشأن انتهاكها «قانون الهواء النقي»، وهو تحرك دفع السيناتور تشك شومر لقول: «إنه إعلان لرجال تصنيع الطاقة بصفة أساسية بأنه يمكنهم الآن التلويث مع التمتع بحصانة». وقد ترك ريتش بايوندي، وهو موظف مخضرم في وكالة حماية البيئة، وظيفته بعد أن استنتج أنه كان يُمنع من أداء وظيفته كما ينبغي. وقال: «لقد سُحب البساط من تحت أقدامنا».

إن أشهر التهديدات البيئية الإستراتيجية وأشدها خطورة حتى الآن هي أزمة المناخ. وبالنسبة إليّ، أضع هذه القضية في فئة خاصة، من تلك التي أرى أنها قضايا خطرة. وأنا مهتم بصفة خاصة؛ لأن الغالبية العظمى من أشد علماء البيئة احترامًا من شتى أنحاء العالم، دقوا جرس الإنذار واضحًا وعاجلاً. وقد بدأ المجتمع الدولي -بما فيه الولايات المتحدة- جهودًا واسعة قبل عدة سنوات لتجميع أدق تقدير علمي للدليل الواضح على أن بيئة الأرض تتكبد خسائر فادحة، ربما لا يمكن إصلاحها، نتيجة تراكم التلوث غير المسبوق في أجواء الأرض.

وجوهر الأمر، أن أولئك العلماء يخبرون الناس في كل دولة، بأن الاحتباس الحراري الذي ينشأ عن الأنشطة البشرية، صار تهديدًا خطرًا لمستقبلنا المشترك، ولا بد من مواجهته. كذلك يزعجني ما يبدو من أن إدارة بوش- تشيني لم تسمع تحذيرات المجتمع العلمي بالطريقة التي سمعناها بها.

وبرغم الدليل الواضح المتاح لنا جميعًا، لا يزال هناك عدد كبير يرى أن الاحتباس الحراري ليس مشكلة أبداً. ولا عجب أنهم مستهدفون بحملة واسعة جيدة التنظيم للتعتيم بإيعاز من الإدارة، ويقوم بتمويلها بسخاء مسببو التلوث، الذين قرروا منع أي إجراء يتخذ للحد من انبعاث غاز الصوبات الزراعية المسبب للاحتباس الحراري، خشية أن يؤثر على أرباحهم إذا اضطروا لإيقاف ضخ قدر كبير من التلوث في الجو.

انضم أصحاب العقيدة اليمينية الأثرياء إلى أشد الشركات إثارة للشكوك وأقلها اكتراثًا، في صناعات النفط والفحم والتعدين، للإسهام

بمبالغ ضخمة من المال لتمويل جماعات صورية للعلوم الزائفة*؛ متخصصة في إثارة ارتباك الرأي العام في الاحتباس الحراري، ولإصدار «تقارير» مضللة واحدًا تلو الآخر، متظاهرين بأن هناك قدرًا معتبرًا من الخلاف في المجتمع العلمي الحقيقي، في مجالات فيها إجماع على مستوى القاعدة العريضة فعلاً.

وقد سبقتهم قبل سنوات، في الأساليب التي اتبعوها، شركات التبغ في حملتها الطويلة لإثارة شكوك الرأي العام بالمخاطر الصحية التي يسببها تدخين التبغ. والمؤكد أن بعض أتباع المعسكر العلمي نفسه الذين اخذوا أموالاً من شركات التبغ أثناء تلك المحاولة، يأخذون أموالاً من شركات النفط والفحم، مقابل رغبتها في قول إن الاحتباس الحراري لا وجود له.

في أوائل عام 2007، وبمجرد أن تم التصريح بنشر التقرير العلمي الدولي الجديد الذي أعدته «ندوة بين الحكومات لتغير المناخ»، عرضت إحدى هذه الجماعات الصورية التي كانت تموّلها شركة إكسونموبيل، عشرة آلاف دولار لكل بحث أو دراسة ملفقة تفنّد نتائج المجتمع العلمي. وقد اتبع كبار الملوثين هذه الإستراتيجية طوال عقود من الزمن.

في مذكرة صريحة عن الإستراتيجية السياسية لزعماء الحزب الجمهوري، أعرب مستطلع الرأي العام، فرانك لونتز، عن قلقه من أن الناخبين قد يعاقبون المرشحين الذين يؤيدون زيادة التلوث، لكن

* pseudoscience منظومة من النظريات والافتراضات والطرائق التي تعد خطأً، أو وهمًا، علمًا من العلوم. (المترجمة)

النصيحة المقدمة عن الأسلوب الأساسي لتخفيف الأمر هي: «إذا اعتقد الناس أن القضايا العلمية محسومة، فإن آراءهم الخاصة بالاحتباس الحراري ستتغير تبعًا لذلك. ومن ثمّ فإنك في حاجة إلى الاستمرار في جعل الافتقار إلى اليقين العلمي قضية أساسية في المناظرة..».

وقد أخذت إدارة بوش بتوصيات لونتز، وزايدت عليها.

ففي حالة أزمة مناخ الأرض، قام بوش علنًا بالحط من قدر علماء إدارته الذين يكتبون تقارير رسمية، تؤكد على الخطر البالغ الذي يواجه الولايات المتحدة، وفضّل على تقاريرهم تحليلاً فادح الأخطاء، يركز على المصالح الخاصة، وتموله أكبر شركات النفط في العالم: شركة إكسونموبيل. بل وذهب إلى أبعد من ذلك، بفرض رقابة على عناصر في تقرير وكالة حماية البيئة، الذي يتناول الاحتباس الحراري واستبدل بها تعبيرات من وثيقة إكسونموبيل في تقرير الحكومة الرسمي. وكانت عواقب قبول نصيحة إكسونموبيل - بعدم فعل أي شيء لمواجهة الاحتباس الحراري لا يكاد يتصورها أحد.

كانت شركة إكسونموبيل على علاقة خاصة مع الإدارة الحالية، وكانت أنشط من أي ملوث آخر في جهودها الوقحة لمحاولة السيطرة على إدراك العامة لحقيقة أزمة المناخ وخطورتها. وقد لفتت منظمات لا حصر لها -متخصصة في السلامة العلمية- الانتباه إلى ممارسات شركة إكسونموبيل الشائنة، لكن بلا طائل.

وقد جددت الجمعية الملكية -وهي المكافئ البريطاني للأكاديمية الوطنية للعلوم- رسميًا مطالبتها بأن تكف إكسونموبيل عن نشر

معلومات للناس «مضللة تمامًا» و«غير دقيقة» و«لا تتسق» مع ما اتفق عليه المجتمع العلمي بشأن أزمة المناخ. كذلك دعت الجمعية الملكية إكسونموبيل للتوقف عن دفع ملايين الدولارات كل عام لمنظمات «تسيء عرض علم تغير المناخ، بإنكار صريح لدليل أن الصوبات الزراعية هي ما يسبب تغير المناخ، أو بالمبالغة في قدر عدم اليقين في المعرفة وأهميته، أو بنقل انطباع خادع عن التأثيرات المحتملة لتغير المناخ على الجينات البشرية».

وأعدت منظمة أخرى للعلماء، وهي «اتحاد العلماء المهتمين» القائم على أساس أمريكي، تقريرًا مفصّلاً عام 2006 يبين أن: إكسونموبيل قامت بضخ ما يقرب من 16 مليون دولار بين عامي 1998 - 2005 إلى شبكة مكونة من 43 منظمة دفاعية تسعى لإرباك الرأي العام فيما يتعلق بعلم الاحتباس الحراري».

قال أدلين مبير مدير الإستراتيجية والسياسة في اتحاد العلماء المهتمين: «قامت إكسونموبيل بخلق شكوك في الأسباب البشرية للاحتباس الحراري، تمامًا مثلما أنكرت شركات التبغ أن منتجاتها تسبب سرطان الرئة. وكان الاستثمار المتواصل، والمؤثر في آن واحد، قد سمح لعملاق النفط بإثارة الشكوك بالاحتباس الحراري لتأجيل إجراءات الحكومة، تمامًا مثلما فعلت شركات التبغ الكبرى لمدة تزيد عن أربعين عامًا».

كذلك شارك اثنان من أعضاء مجلس شيوخ الولايات المتحدة، الجمهورية (أوليمبيا سنو) من ولاية مينستوتا، والديمقراطي جاي

روكفيللر من وست فيرجينيا، في الجهود المتنامية لإقناع إكسونموبيل بالتصرف بأسلوب أخلاقي. وقال عضوا مجلس الشيوخ إن جهود إكسونموبيل الوقحة الشائنة لنشر الجهل والارتباك فيما يخص أزمة المناخ «أضرت بسمعة الولايات المتحدة». وبقولهما إن سوء عرض العلم المستمر الذي تقوم به إكسونموبيل لا يتسم بالشرف، احتجاجًا على «تمويل إكسونموبيل الكثيف «لغرفة علمية مصطنعة» لا تخضع لمراجعة علمية من أبناء التخصص لما تقدم من علم زائف».

إن دافع إكسونموبيل للاشتراك في هذا العمل المستمر غير المعتاد في خداع الناس لا يخفى على أحد بالتأكيد. ففي عام 2007، أعلنت الشركة أنها حققت أرباحًا سنوية عن العام السابق، 2006، أعلى من أي شركة في تاريخ الولايات المتحدة.

استنتج مديرو الشركة منذ مدة طويلة، أن محاولات حل أزمة المناخ وأزمة الطاقة ليست في مصلحتهم العليا. كذلك دفعوا مكافآت سخية لموظفيهم التنفيذيين لإخماد أي وخز ضمير قد يشعرون به لكونهم عديمي الشرف. فقد مُنح المدير التنفيذي السابق لي رايموند، مكافأة تقاعد بلغت 400 مليون دولار. وكان الرئيس بوش آنذاك قد رشحه بقوة ليكون رئيسًا للجنة تعد دراسة مهمة عن بدائل الطاقة في أمريكة مستقبلاً. ومن المؤكد أنه في بعض الأحيان تبدو إدارة بوش-تشيني وكأنها بالكامل ملك لشركات الفحم والنفط والتعدين والصناعات متعددة الأغراض.

والمشكلة هي أن عالمنا يواجه الآن جرس إنذار يدعو إلى زعامة أخلاقية وسياسية جريئة من الولايات المتحدة.

لأن عدد البشر تضاعف أربع مرات أثناء القرن الماضي (من 1.6 بليون نسمة في عام 1900 إلى 6.6 بليون نسمة اليوم) وضاعفت الوسائل التكنولوجية الحديثة متوسط تأثير كل شخص على بيئة الأرض آلاف الأضعاف، فإن العلاقة الأساسية بين الجنس البشري وكوكب الأرض تبدلت بصورة جذرية. ويمكن الآن قياس «آثار أقدامنا» ليس فقط بتأثير غاز ثاني أكسيد الكربون الذي نضخه يوميًا في جو الأرض؛ بل أيضًا بتدميرنا بلامبالاة ما يوازي مساحة ملعب كرة قدم من الغابات على سطح كوكب الأرض في كل ثانية طوال اليوم. كذلك يمكن قياسه بتدمير مواطن الصيد في المحيط، والخطر الوشيك الناتج عن اندثار الحيوانات الذي يسببه الإنسان -بمعدلات الاستغلال الحالية- لكل كائنات المحيط المهمة فعليًا في أقل من نصف قرن.

كانت إحدى أوائل الأزمات في الفئة الإستراتيجية من المخاطر التي تتهدد البيئة الكوكبية، هي استنفاد طبقة الأوزون في الطبقة العليا من الغلاف الجوي؛ فأزمة الجو الكوكبية سببتها الزيادة المفاجئة في مركبات الكلور التي صنعها الإنسان في غضون عقود قليلة، من أدى إلى زيادة قدرها 600% في تركيز ذرات الكلور في الغلاف الجوي للكرة الأرضية بأكمله. وأشد مظاهر هذه الأزمة خطورة، هو ظهور «ثقب الأوزون»، الذي يصل إلى مساحة الولايات المتحدة، في الطبقة العليا من الغلاف الجوي فوق القارة القطبية الجنوبية، كل خريف نجمي (من سبتمبر إلى نوفمبر)، لكن ترقق طبقة الأوزون حدث في أنحاء العالم كلها (ولا يزال يحدث).

إن وجه التشابه بين استنفاد طبقة الأوزون في الغلاف الجوي العلوي والاحتباس الحراري. هو أنه في كلا الحالتين تكون المادة الكيميائية التي تسبب المشكلة غير مرئية، وتنتج عواقبها الوخيمة في أنحاء الكرة الأرضية.

أما وجه الشبه بين التهديدات البيئية الإستراتيجية، والصراعات العسكرية العالمية فهو الحاجة إلى تعبئة عالمية شاملة، بوصفها الوسيلة الوحيدة التي تضمن مجيء النتائج بمستقبل إيجابي للحضارة الإنسانية.

ولكي نتغلب على مخاوفنا، ونمضي قدمًا بشجاعة على الطريق الذي أمامنا، علينا أن نصر على مستوى أعلى من الصدق في الحوار السياسي في أمريكة. فعندما نرتكب أخطاءً فادحة في أمريكة، يكون سبب ذلك عادة أن الشعب لم يُعط وصفًا أمينًا للخيارات المتاحة أمامنا. وعادة ما يكون سبب ذلك أيضًا أن عددًا لا يحصى من الزعماء في كلا الحزبين ممن لديهم معرفة أفضل، لا يملكون الشجاعة للعمل بصورة أفضل.

إن لأطفالنا الحق في أن يلزمونا بمعيار أعلى عندما يكون مستقبلهم -وهو بالتأكيد مستقبل الحضارة البشرية- معلقًا في الميزان. وهم يستحقون أفضل من مشهد يحجب فيه أفضل دليل علمي عن حقيقة موقفنا، ويضطهد العلماء الشرفاء الذين يحاولون تحذيرنا من الكارثة الوشيكة. كما أنهم يستحقون ساسة أفضل من هؤلاء الذين يخفقون في اتخاذ أي إجراء يواجهون به أكبر تحدٍ واجهه الجنس البشري - حتى حين يكون الخطر وشيكًا.

في عامي 2006 و2007 توصل العلماء إلى اتفاق -أحدث وأقوى- على أن الاحتباس الحراري يزيد القدرة التدميرية للأعاصير بمقدار نصف فئة، من الفئة الكاملة، على مقياس من 5:1 فئات الذي يستخدمه خبراء الأرصاد. لذلك، فإن الإعصار الذي سيضرب فلوريدة في المستقبل، والذي كان يمكن أن يكون من الفئة الثالثة سيصير في المتوسط إعصارًا من الفئة الرابعة. كذلك حذر العلماء في أنحاء العالم مما يظهر أنه زيادة في معدل ثاني أكسيد الكربون الموجود في الجو، وهي زيادة إن تأكدت في السنوات اللاحقة، يمكن أن تكون إشارة إلى بداية تأثير للصوبات الزراعية بالغ الخطورة وخارج عن السيطرة.

وأعلن فريق علمي محترم آخر أنه لو استمر الحال كما هو عليه الآن يمكن أن يذوب النهر الجليدي في المحيط المتجمد الشمالي، ويختفي تمامًا في صيف متواصل مدته أربع وثلاثون سنة فقط. (وبرغم أنني درست هذه الأزمة لأكثر من أربعين عامًا، لا تزال بعض النتائج الجديدة تصدمني، وتلك إحداها). مع ذلك، يستمر الرئيس بوش في الاعتماد -فيما يتعلق باستشارته العلمية عن الاحتباس الحراري- على شركة وحيدة من مصلحتها الكبرى تأجيل معرفة الحقيقة.

في عام 2006، أظهرت معلومات جديدة تصاعدًا حادًا في حرائق الغابات في أنحاء الغرب الأمريكي، وهي ظاهرة تزداد عقدًا تلو الآخر؛ لأن ارتفاع الحرارة أدى إلى جفاف التربة والحياة النباتية. وجاءت كل هذه النتائج في نهاية صيف تحطم فيه الرقم القياسي لدرجات الحرارة، وكانت أشد السنوات حرارة على الإطلاق في الولايات المتحدة، مع الجفاف الدائم في مساحات شاسعة من بلادنا.

يحذر عدد كبير من العلماء الآن من أننا نقترب من «مراحل تحول» يمكنها -في غضون عشر سنوات فقط- أن تجعل تجنب الإضرار الجسيم بصلاحية الأرض للحياة البشرية، أمرًا محالاً بالنسبة إلينا. وفي هذا الإطار، أعلنت مجموعة أخرى من العلماء أن زيادات مطردة لدرجة مذهلة، في انطلاق انبعاثات الكربون والميثان من غابات التندرا المتجمدة في سيبيريا، جعلتها تبدأت الآن بالذوبان بسبب ما تسبب فيه الإنسان من زيادة حرارة الأرض.

وبالمثل، أعلن فريق آخر من العلماء في عام 2006 أن الاثني عشر شهرًا السابقة، شهدت اثنين وثلاثين زلزالاً للأنهار الجليدية في جرينلاند تتراوح قوته بين 4.6 و5.1 درجة على مقياس ريختر - وإنها لعلامة مزعجة على إمكانية حدوث عدم استقرار هائل، يمكن أن يزداد عمقًا داخل ثاني أكبر ركام جليدي على الأرض، ويكون قادرًا على أن يرفع مستوى سطح البحر عشرين قدمًا في أنحاء العالم جميعها، إذا انهار وانزلق إلى البحر.

إن كل يوم يمر يأتي بدليل آخر على أننا نواجه الآن حالة كوكبية طارئة - أزمة مناخية تقتضي إجراءً فوريًا يقلل -إلى حد بعيد- من انبعاث ثاني أكسيد الكربون في أنحاء العالم كلها لكي تنخفض حرارة الأرض ونتفادى الكارثة. وقد عرضت مجلة «ساينتيفيك أمريكة» في مقالها الافتتاحي في عددها الخاص عن الاحتباس الحراري، في سبتمبر عام 2006، النتيجة البسيطة الآتية «انتهى الجدل بشأن الاحتباس الحراري».

وبرغم مساحة الأرض الهائلة، فإن أكثر أجزائها قابلية للتأثر في البيئة الكوكبية هي الغلاف الجوي - لأنه رقيق إلى درجة مدهشة مثل طبقة من الطلاء فوق الكرة الأرضية، كما اعتاد الراحل كارل ساجان أن يقول.

لم يعد هناك سند معقول للشك في أن حرارة جو الأرض ترتفع بسبب الاحتباس الحراري، فالاحتباس الحراري حقيقي، وهو يحدث حقاً، والنتائج المتوقعة لا يمكن تقبلها.

كان الحدث البارز في السنوات الأخيرة الذي يحتمل أنه أقنع الأمريكيين، أكثر من أي شيء آخر -بالنظر بطريقة مختلفة إلى أزمة المناخ- هو الخسائر الكارثية التي سببها إعصار كاترينا.

فبعدما شهدنا جميعًا الكشف عن مأساة إعصار كاترينا، كان لدينا كلنا كم من الأفكار والمشاعر المختلفة. لكن كل تلك المشاعر تختلط بالحيرة من السبب في عدم وجود استجابة فورية، وسبب عدم وجود خطة وافية في موضعها الصحيح. وقيل لنا إن هذا ليس وقت توجيه الاتهامات، حتى برغم أن بعض هؤلاء الذين يقولون «لا توجهوا اتهامات» كانوا هم أنفسهم يشيرون بأصابع الاتهام إلى ضحايا المأساة، الذين لم يُخلوا -وكثير منهم لم يتمكنوا من إخلاء- مدينة نيو أورليانز؛ لأنهم لا يملكون سيارات، ولم تكن لديهم وسائل مواصلات عامة كافية.

قيل لنا ليس هذا وقتًا نحمّل فيه حكومتنا الوطنية المسؤولية؛ لأن هناك أمورًا أهم تواجهنا، لكن هذا ليس خيارًا بين بديلين، فهما أمران مرتبطان. ولأن دولتنا تأخرت في إيجاد الوسائل الفعالة لمساعدة من

أضيروا ضررًا بالغًا من إعصار كاترينا، كان تعلم الدروس الصحيحة مما حدث ضروريًا كي لا نُلقَن دروسًا خاطئة. مع ذلك، إن لم نستوعب الدروس الصحيحة من التاريخ فإننا، بتعبير المؤرخين محكوم علينا بتكرار الأخطاء التي ارتكبت من قبل.

كلنا يعلم أن دولتنا خذلت سكان نيو أورليانز وساحل الخليج حين كان إعصار كاترينا يقترب منهم، ثم عندما ضرب هذه الأماكن. وعندما تطفو جثث المواطنين الأمريكيين فوق مياه الفيضان السامة لمدة خمسة أيام بعد ضرب الإعصار، يكون الوقت قد حان ليس فقط للاستجابة الفورية لضحايا الكارثة، وإنما لتحميل معالجة دولتنا للأمر المسؤولية، وتحميل زعماء دولتنا المسؤولية عما حدث من إخفاقات.

قبل أربع سنوات من إعصار كاترينا في أغسطس 2001، تلقى الرئيس بوش تحذيرًا خطرًا: «تعتزم القاعدة ضرب الولايات المتحدة من الداخل». ولم يتم الدعوة لاجتماعات، ولم تسمع أجراس الإنذار، ولم يأت أحد ليقول: «ماذا نعرف غير ذلك عن هذا التهديد الوشيك؟ وماذا يمكن أن نفعل لنعد بلادنا لما تم تحذيرنا من قرب حدوثه؟»

لو كان أعضاء الإدارة مستعدين، لوجدوا كمًا كبيرًا من المعلومات التي جمعها إف بي آي وسي آي إيه ووكالة الأمن القومي - بما في ذلك أسماء معظم الإرهابيين الذين اخترقوا بتلك الطائرات مركز التجارة العالمي ومبنى البنتاجون وحقل بنسلفانيا. ولاكتشفوا أن مختلف مكاتب إف بي آي الميدانية قد أصدرت تحذيرات من أشخاص مشتبه بهم يتلقون تدريبات على الطيران، دون أن يعبروا عن أي فضول لمعرفة لذلك

الجزء من التدريب المتصل بهبوط الطائرة. ولوجدوا مديري مكاتب إف بي آي الميدانية في حالة هياج بسبب عدم وجود خطة إرهابية في مكانها المناسب، ولا استعدادات فعالة للرد. وبدلاً من ذلك، كان الوقت عطلة، وليس وقت استعداد، ولم يكن وقتًا لحماية الشعب الأمريكي.

وبعد أربع سنوات من ذلك، كانت هناك تحذيرات خطرة، قبل ثلاثة أيام من ضرب إعصار كاترينا نيو أورليانز، بأن هذا الإعصار لو استمر في مساره الذي كان يسير فيه وقتها، ستنهار السدود، وستغرق مدينة نيو أورليانز، وسيتعرض آلاف الأشخاص للخطر.

كان الوقت عطلة مرة أخرى، فلم تتخذ الاستعدادات ولم توضع الخطط والتدابير، ولم تكن الاستجابة سريعة.

إنني أرى أن نفس حقيقة عدم المساءلة عن سوء التقدير الرهيب والأكاذيب الصريحة التي وضعت الأساس للمأساة المروعة التي تتصاعد في العراق، هي أحد الأسباب الرئيسة لعدم الخوف من تحمل تبعات الاستجابة المتعجرفة الباهتة الخاطئة الناقصة للمأساة التي اقتحمت نيو أورليانز. ومع ذلك، كان الأمر واضحًا تمامًا بالنسبة إلى من كانوا يشاهدون التلفاز، ومن كانوا يقرؤون الصحف. فما حدث لم يكن من الممكن معرفته فحسب؛ بل كان «معروفًا» سابقًا بتفاصيل واسعة بالغة الدقة. بل حتى لقد قام موظفو إدارة الطوارئ بوضع التخطيط على نماذج مصغرة، وحددوا ما سيحدث بالضبط، طبقًا للأدلة العلمية. لكن أعضاء الإدارة تجاهلوا كل ذلك.

إذا غابت الرؤية هلك الناس، ولم يكن الأمر مجرد غياب الرؤية؛ وإنما وجود رؤية مضللة. وظهرت إدارة بوش وكأنها قد اعتزمت إضعاف قدرة الحكومة الفيدرالية على أداء وظيفتها وتقليصها. وبرغم ذلك، كانت هناك تحذيرات قبل ثلاث سنوات من ضرب إعصار كاترينا نيو أورليانز، من جيمس لي، مدير وكالة إدارة الطوارئ الفيدرالية في إدارة كلينتون-جور، كانت هذه الوكالة تتحول إلى وكالة ضعيفة لا حيلة لها، وكانت ستصبح عاجزة عن الاستجابة عند وقوع كارثة ما، إن لم ترد إليها الموارد الكافية. لكن موظفي الإدارة لا يستمعون، فتم قطع التمويل وأرسلت الموارد إلى مكان آخر، وعادت بصفة أساسية إلى دافعي الضرائب الأثرياء في صورة إعفاءات ضريبية غير مستحقة.

قال كارل بوب، المدير التنفيذي لـ «سيرا كلوب» إنه كان محرجًا مما رآه من مشاهد مرعبة في نيو أورليانز. وتكون كلمة «محرجًا» كلمة خادعة حين تكون وصفًا لمشاعر الأمريكيين المتعلقة بسياسات حكومتنا وإجراءاتها. ولست متأكدًا من أن كلمة واحدة تكفي تمامًا لوصف مشاعر كثيرين بعد غزو العراق، حينما شاهدوا الجنود الأمريكيين يمسكون بمقاود الكلاب ويرهبون بها سجناء لا حول لهم ولا قوة، كان 99% منهم أبرياء من أي صلة بالإرهاب أو العنف ضد قواتنا؛ فقد كانوا سجناء أبرياء يعذبون باسمنا؛ فكيف كان شعورك؟

لا أعرف كلمات تصف مشاعري الخاصة. لكنني أود أن يرسم كل الأمريكيين خطًا يصل بين المشاعر التي أحسوا بها حين شاهدوا الصور المرئية لجنودنا يمارسون باسمنا، وبسلطة مخولة منا، تعذيب أناس لا

حول لهم ولا قوة – وكان الموضوع مسألة سياسية، حتى برغم أن البيت الأبيض أشار بأصابع الاتهام إلى أصحاب أصغر الرتب العسكرية وحمّلهم مسؤولية الأمر برمته – والمشاعر التي شعروا بها أثناء إعصار كاترينا حين شاهدوا تلك الجثث في المياه، وأناسًا بلا طعام ولا ماء ولا دواء – مواطنينا الذين تُرِكوا بلا عون.

من المؤكد أن القصة معقدة في كلتا الحالتين، وتشمل عوامل متعددة، لكنني أريد أن يرسم الناس خطًا يصل بين المشاعر التي شعروا بها في كلا الموقفين. ثم أريد منهم أن يرسموا خطًا آخر يصل بين أولئك المسؤولين عن كلتا المأساتين اللتين لا يمكن تصديقهما، واللتين أحرجتا بلادنا على مرأى من العالم بأسره. صل بين هؤلاء الذين تجاهلوا التحذيرات الخاصة بإعصار كاترينا، ثم لم يحسنوا التعامل مع أحداث ما بعد الكارثة، وهؤلاء الذين تجاهلوا التحذيرات الخاصة بعدم غزو العراق، ثم لم يحسنوا التعامل مع أحداث ما بعد الكارثة، فستجد أن الخط قد صنع دائرة صغيرة.

وفي وسط هذه الدائرة يقف الرئيس جورج دبليو. بوش.

ثمة تحذيرات علمية الآن من كارثة أخرى مقبلة. فلقد تم تحذيرنا من هجوم وشيك من القاعدة، ولم نستجب، وتم تحذيرنا من انهيار السدود في نيو أورليانز ولم نستجب، والآن يحذرنا المجتمع العلمي من أسوأ كارثة في تاريخ الحضارة الإنسانية.

فقد اشترك ألفا عالم من مئة دولة في أكبر تعاون علمي جيد التنظيم في تاريخ البشرية، وأجمعوا منذ وقت طويل على أننا سنواجه سلسلة

من الكوارث الفظيعة ما لم نُعدّ أنفسنا، ونتعامل مع الأسباب الأساسية للاحتباس الحراري. وفي شهر فبراير عام 2007، قامت هذه المجموعة من العلماء أيضًا -ندوة بين الحكومات لتغير المناخ- بتعزيز اتفاقها على قول إن هناك احتمال بنسبة 90%، أن البشر هم المسؤولون عن الاحتباس الحراري.

من المهم أن نتعلم الدروس مما يحدث، عندما يتم تجاهل دليل علمي وتحذيرات واضحة موثوق في صحتها – لكي يُحَث زعماؤنا على عدم فعل ذلك مرة أخرى، وعلى عدم تجاهل العلماء وتركِنا بلا حماية في مواجهة تلك المخاطر التي نواجهها الآن.

يقول الرئيس إنه ليس على يقين من أن البشر هم المسؤولون عن خطر الاحتباس الحراري. وهو ليس مستعدًا لعمل أي شيء مجدٍ لإعدادنا لتهديد لا يثق في حقيقته. ويخبرنا بأنه يرى أن هناك خلافًا في علم الاحتباس الحراري. وهذا هو الرئيس نفسه الذي قال في أعقاب خراب نيو أورليانز: «لم يكن بوسع أحد أن يتنبأ بانهيار السدود».

إن إقرار المساءلة أمر مهم لنجاح ديمقراطيتنا. فعدم اليقين، وغياب التصميم، وسوء الفهم المتعمد لما يقوله المجتمع العلمي، وتفضيل ما تريد قلة من بعض أنصاره في صناعات الفحم والنفط (برغم أنهم قلة) أن يفعله -أي تجاهل العلم- قد خلق مشكلة خطرة.

وفي حين لا تزال نيو أورليانز تنتظر استجابة البيت الأبيض، ذهب الرئيس إلى احتفال في كاليفورنية أقيم لدعم سياسته في العراق، وعقد مقارنة بين قراره بالغزو، وتعامل فرانكلين روزفلت مع الحرب العالمية

الثانية. ودعني أعرض صورة أخرى من الحرب العالمية الثانية؛ فحينما كانت العاصفة تتجمع فوق قارة أوروبا -عدا الجزر البريطانية- حذّر ونستون تشرشل مما كان على المحك، قال ذلك عن الحكومة التي كانت تتولى السلطة آنذاك في انجلترة، التي لم تكن واثقة من أن الخطر حقيقي: «إنهم يتصرفون بتناقض غريب، فقد قرروا فقط ألا يقرروا، واعتزموا أن يكونوا مذبذبين بين الصلابة والهشاشة والشدة والمرونة، وكلهم أقوى من أن يكونوا عاجزين. ولقد أوشكت مرحلة المماطلة والمعايير الناقصة والتخفيف والتعويق والحجج والذرائع والتأجيل على الانتهاء. وسندخل مرحلة العواقب بعدها».

كانت التحذيرات المتعلقة بالاحتباس الحراري بالغة الوضوح منذ مدة طويلة؛ إننا نواجه أزمة مناخ عالمية وهي تتفاقم، ونحن في طريقنا إلى دخول مرحلة العواقب.

قال تشرشل شيئًا آخر، مخاطبًا أولئك الذين يبحثون في بلاده عن أي طريقة ليتحاشوا مواجهة الخطر الذي حذرهم منه، وطلب منهم الاستعداد له. قال إنه أدرك سبب وجود رغبة طبيعية لإنكار حقيقة الموقف، والبحث عن أمل كاذب في أن الأمر لم يكن بالخطورة التي ادعاها بعضهم، لكنه قال إن عليهم معرفة الحقيقة. وبعد سياسة التهدئة التي تبناها نيفيل تشامبرلين، قال: «ليس هذا إلا بداية العواقب، وليست هذه سوى الرشفة الأولى، وما هي إلا عينة من كأس مر سيقدَم لنا عامًا بعد عام -ما لم ننهض ثانية- باسترداد تام للصحة الأخلاقية والقوة العسكرية - ونتخذ طريقنا إلى الحرية...».

لقد حان الوقت لنا الآن لنسترد صحتنا الأخلاقية في أمريكة، ولندافع مجددًا عن الحرية، ولنطالب بالمحاسبة عن اتخاذ قرارات هزيلة، وإصدار أحكام خاطئة، ونقص التخطيط وقصور الاستعداد، والإنكار المتعمد للحقائق الواضحة عن التهديدات الخطرة والوشيكة التي تواجه الشعب الأمريكي. كما يجب علينا رفض الدروس الوهمية التي تقدَّم لنا بوصفها تفسيرًا لمأساة إعصار كاترينا الرهيبة.

يقول بعضهم الآن (ومن بينهم أعضاء في الحكومة الحالية): إن استجابة الحكومة الهزيلة، تثبت أننا لا يمكننا الاعتماد على الحكومة أبداً. مع ذلك نجحت وكالة إدارة الطوارئ الفيدرالية إلى حد بعيد في عهد الإدارة السابقة. وحقيقة أن الحكومة الحالية لا يمكنها تدبير أمورها حين تتعقد الأمور، لا يعني ضرورة إلغاء برامج الحكومة كافة.

لقد طلب أعضاء الحكومة لأنفسهم في الماضي سلطة منفردة كحل لكارثة هم صانعوها. لكن علينا ألا نعطيهم سلطة أكبر ليسيئوا استخدامها، ويسيئوا التعامل بها، كما فعلوا أخيرًا، وينبغي أن نحاسبهم. وعلينا أن نطلب منهم الإقرار بالدليل العلمي، واحترام سلطة العقل.

قبل مئة عام كتب أبتون سنكلير: «من الصعب أن تجعل إنسانًا يفهم شيئًا يتوقف أجره الشهري على عدم فهمه له». وإليك ما أعتقد أننا نفهمه عن إعصار كاترينا والاحتباس الحراري: صحيح أننا لا يمكننا إلقاء تبعة الاحتباس الحراري على إعصار واحد، فلقد ظهرت الأعاصير منذ زمن طويل، وستستمر في المستقبل. وصحيح أن العلم لم يخبرنا بصورة قاطعة بأن الاحتباس الحراري يزيد من تكرار حدوث

الأعاصير - ذلك لأن الثابت أن هناك دورة متعددة العقود، دورة من عشرين إلى أربعين عامًا، وهي التي تؤثر بشدة على عدد الأعاصير التي تأتي في الموسم الإعصاري الواحد. لكنه صحيح أيضًا أن العلم شديد الوضوح الآن، وأن المحطات الدافئة تجعل الإعصار المتوسط أشد قوة: وهي لا تجعل الرياح أقوى فحسب؛ بل تزيد من شدة تبخر الرطوبة من المحيطات إلى العاصفة -ومن ثم تتضخم قدرتها التدميرية- وتجعل كثافة الإعصار أشد.

أخبرنا مذيعو نشرات الأخبار، عقب توجه إعصار كاترينا إلى الطرف الجنوبي من فلوريدة، بأن هناك خطرًا استثنائيًا على جلف كوست، من أن يصبح الإعصار أشد؛ لأنه كان سيمر فوق مياه دافئة في الخليج على غير المعتاد. وطبعاً كانت مياه الخليج دافئة على غير المعتاد؛ فمياه المحيطات بصفة عامة تدفأ تدريجيًا. ويتسق هذا المثال تمامًا مع ما تنبأ به العلماء طوال عشرين عامًا، وهم يقولون الآن إن الإعصار المتوسط سيستمر في الاشتداد بسبب الاحتباس الحراري. نشر أحد علماء معهد ماساتشوستس التكنولوجي دراسة قبل هذه الكارثة بوقت طويل، يبين فيه أنه منذ سبعينيات القرن العشرين، ازدادت مدة دوام الأعاصير في كل من المحيطين الأطلنطي والهادي، وكثافتها بنسبة 50%.

يخبرنا العلماء بأن ما يقوله العلم هو إننا إن لم نتصرف بسرعة وحسم، سيكون ذلك بالتأكيد، بعبارة تشرشل، ليس إلا «الرشفة الأولى... من كأس مر سيقدم لنا عامًا بعد عام» حتى يتم الاسترداد الكلي للصحة الأخلاقية.

علينا أيضًا أن نصل النقاط. فعندما لا يتم تنظيف المواقع التي خُصص لها «التمويل الإضافي» يأتي لنا وحل سام في فيضان. وعندما لا تتوافر وسائل مواصلات عامة كافية للفقراء، يكون من الصعب إخلاء أي مدينة. وعندما نعجز عن توفير الرعاية الطبية للفقراء، يكون من الصعب إيجاد مستشفيات لإيواء المشردين وسط أزمة ما. وعندما تسلم المستنقعات إلى أصحاب المشروعات ليبنوا عليها، تهبّ العاصفة من المحيط وتهدد المدن الساحلية بصورة أكبر. وعندما لا يُبذَل جهد للحد من التلوث الذي تسببه غازات الاحتباس الحراري؛ يصبح الاحتباس الحراري أسوأ، مع العواقب كافة التي حذرنا المجتمع العلمي منها.

قال أبراهام لينكولن ذات مرة: «تحتشد المصاعب في الأحداث؛ فيجب علينا أن نرتفع إلى مستوى الحدث، ولأننا نواجه حدثًا جديدًا؛ علينا أن نفكر بطريقة جديدة، ونتصرف بطريقة جديدة. ولا بد أن نحرر أنفسنا من الأوهام، وبعدها سنحمي بلادنا». ولذلك لا بد أن نحرر أنفسنا من عرض الصوت والضوء الذي حوّل اهتمام ديمقراطيتنا العظيمة عن القضايا والتحديات المهمة في عصرنا الحالي. ولا بد أن نحرر أنفسنا من ملاحقة مايكل جاكسون ومن البحث عن جزيرة «أوروبة»، ومن ملاحقة المشاهير، ومن أحدث عناصر الاستحواذ المتلاحق، أو نحوها من الأمور التافهة المشابهة التي تهيمن على حوار الديمقراطية بدلاً من إتاحة الفرصة لنا بوصفنا مواطنين أمريكيين أحرارًا، للحديث مع بعضنا عن موقفنا الحقيقي - وبعدها نحمي بلادنا.

يمكن أن يكون المشردون الذين شاهدناهم في بلادنا هم الرشفة الأولى من كأس مر؛ لأن ارتفاع مستوى سطح البحر في دول العالم المختلفة سيوجِد ملايين المشردين لأسباب بيئية.

هذه لحظة أخلاقية، والأمر لا يتعلق نهائيًا بأي مناظرة علمية أو حوار سياسي. إنه في النهاية يتعلق بهويتنا كوننا كائنات بشرية، وهل لدينا القدرة على تجاوز حدودنا والارتفاع إلى مستوى هذا الحدث الجديد أم لا. إنه يرتبط بإمكانية أن نرى بقلوبنا، مثلما نرى بعقولنا، الاستجابة غير المسبوقة التي يُدعى إليها الآن أم لا، وهل بوسعنا – بعبارة لينكولن – أن نحرر أنفسنا، وأن نطرح الأوهام التي كانت شريكتنا في تجاهل التحذيرات التي قُدمت بوضوح، وأن نستمع باهتمام إلى التحذيرات التي تقال الآن.

وفي لحظة أخرى من التحدي العظيم، أخبرنا لينكولن بأن السؤال الذي يواجهه شعب الولايات المتحدة بصفة جوهرية هو هل هذه الحكومة من الشعب وللشعب ومن أجل الشعب -يعبر عنها بالتحرر وتكرس للحرية- أم أن أي حكومة يعبر عنها بهذه الطريقة ستختفي من هذه الأرض.

فحيث لا توجد رؤية؛ يهلك الناس.

لكن هناك جانبًا آخر لهذا التحدي الأخلاقي؛ فحيث «توجد» رؤية، يزدهر الناس ويعم الرخاء، ويتعافى العالم الطبيعي، وتتعافى مجتمعاتنا، والجميل في الأمر أننا نعرف ما ينبغي عمله. الجميل في الأمر أن لدينا كل ما نحتاج إليه للاستجابة لتحدي الاحتباس الحراري؛

فلدينا الوسائل التقنية كافة التي نحتاج إليها، ومع ذلك فإن هناك وسائل أخرى أكثر وأفضل، تحت التطوير، وعندما تصبح متاحة، ويتيسر شراؤها عند إنتاجها على نطاق واسع، ستسهل الاستجابة. لدينا كل ما نحتاج إليه ربما باستثناء الإرادة السياسية؛ والإرادة السياسية في ديمقراطيتنا من الموارد المتجددة.

إننا الآن في مفترق طرق حقيقي. ولكي نتخذ المسار الصحيح؛ يجب أن نختار القيم الصحيحة، ونتبنى وجهة النظر الصحيحة. وهذا وقت يقول فيه من يرون ويفهمون ويهتمون ويرغبون في العمل: «هذه المرة، لن تُتجاهل التحذيرات، هذه المرة سنستعد، هذه المرة سنرتفع إلى مستوى الحدث، وسننتصر».

ليست هذه قضية سياسية؛ بل قضية أخلاقية. وهي تؤثر على بقاء الحضارة الإنسانية. والمسألة ليست يمينًا ضد يسار؛ وإنما مسالة صواب ضد خطأ. ببساطة، من الخطأ أن ندمر المناطق الصالحة للسكنى على كوكبنا، ونخرب إمكانات كل جيل يأتي بعدنا.

إن الذي يدفع ملايين الأمريكيين إلى التفكير بصورة مختلفة في أزمة المناخ، هو تزايد إدراك أن هذا التحدي يمنحنا فرصة غير مسبوقة. ولقد تحدثت في أماكن عامة عن الطريقة التي يعبّر بها الصينيون عن مفهوم الأزمة؛ حيث يستخدمون رمزين أولهما -في حد ذاته- يعني «خطر»؛ والثاني منفردًا يعني «فرصة»، وعندما تضمهما معًا تحصل على «أزمة». أما كلمتنا الواحدة فتنقل معنى الخطر؛ لكنها لا تعني دومًا وجود فرصة في كل أزمة.

في هذه الحالة فإن الفرصة التي تتيحها أزمة المناخ ليست مجرد فرصة لوظائف جديدة أفضل، ووسائل تقنية أحدث، وفرص جديدة للربح، ومستوى معيشة أعلى؛ بل تمنحنا فرصة لنمرّ بخبرة لم تتح ميزة معرفتها مطلقًا إلا لأجيال قليلة: هدف أخلاقي مشترك له قوة جذب، تكفي لرفعنا فوق حدودنا، وتدفعنا إلى أن ننحّي جانبًا المشاحنات التي نتأثر بها بطبيعتنا نحن البشر.

لقد وجد ما يسمى بأعظم أجيال أمريكة هدفًا أخلاقيًا كهذا حينما واجهوا أزمة الفاشية العالمية، وانتصروا في حرب في أوروبة وفي المحيط الهادي في وقت واحد. وأثناء عملية تحقيق انتصارهم التاريخي، وجدوا أنهم قد اكتسبوا سلطة أخلاقية جديدة وقدرة جديدة على الرؤية. فأعدّوا «خطة مارشال»، ورفعوا أعداءهم المهزومين حديثًا من وضعهم الذليل، وساعدوهم من أجل مستقبل من الكرامة وحرية الإرادة. وأنشؤوا الأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات العالمية، التي أتاحت عدة عقود من الرخاء والتقدم والسلام النسبي. وفي السنوات الأخيرة، بددنا تلك السلطة الأخلاقية، وحان الوقت لتجديدها بمواجهة أكبر تحدٍ في جيلنا.

وبالارتفاع إلى مستوى هذا التحدي، سنجد أيضًا تجديدًا وسموًا للذات، وقدرة جديدة على الرؤية لنرى أزمات أخرى في زماننا في أمسّ الحاجة إلى حلول: فهناك عشرون مليونشخص تيتموا بسبب الإيدز في أفريقيا وحدها، والحرب الأهلية التي يقاتل فيها الأطفال، والإبادة الجماعية والمجاعات، وسلب محيطاتنا وغاباتنا ونهبها، وأزمة

الانقراض التي تهدد شبكة الحياة، وعشرات الملايين من البشر الذين يموتون كل عام بسبب أمراض يمكن الوقاية منها. وبالارتفاع إلى مستوى أزمة المناخ، سنجد الرؤية والسلطة الأخلاقية لنرى كل هذا، ليس بكونها مشكلات سياسية؛ بل بوصفها واجبات أخلاقية. لذلك فهي فرصة لتضامن الحزبين والتجاوز، وفرصة لكي نجد جوانب أفضل في أنفسنا، ولنخلق مستقبلاً أكثر إشراقًا.

obeikandl.com